وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء شدة نقص الأغذية الذي تشهده بوتسوانا حالياً نتيجة لاستمرار الجفاف وإزاء خطورة الآثار الضارة لسرعة تفشي مرض الحمى القلاعية فيها ،

١ ـ **تؤيد كل التأييد** برنامج المساعدة المنقّح الوارد في مرفق تقرير الأمين العام وتوجه اهتمام المجتمع الدولي إلى ما حدد فيه من احتياجات للمساعدة لا تزال قائمة ؛

٢ ـ **تلاحظ** أنه وإن كانت استجابة بعض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لنداءات الأمين العام مشجعة ، فإن هناك حاجة ملحّة للمحافظة على تدفق التبرعات لتنفيذ بقية برنامج الطوارىء الذي ما زال تنفيذ بعض أجزائه يشكل ضرورة ملحّة ؛

٣ ـ **توجّه انتباه** الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية بوجه خاص إلى المشاريع المحددة في ميدان النقل والمواصلات وكذلك إلى المتطلبات ذات الأولوية اللازمة لإنعاش مناطق الحدود الأكثر تضرراً بالحرب ولمعالجة حالة الجفاف وفقاً للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ؛

٤ ـ **تكرّر** نداءها إلى جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية لتقديم مساعدات سخية لتمكين بوتسوانا من تنفيذ بقية مشاريعها الانمائية المخططة ، فضلاً عن المشاريع التي استلزمتها الحالة السياسية والاقتصادية الراهنة ؛

٥ ـ **تناشد** جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأقاليمية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى تقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى بوتسوانا لتمكينها من تنفيذ برنامجها الانمائي المخطط دون توقف ؛

٦ ـ **تناشد أيضاً** المجتمع الدولي تقديم معونة غذائية إضافية على وجه الاستعجال إلى بوتسوانا لتمكينها من تلبية احتياجاتها الغذائية الحالية الطارئة ؛

٧ ـ **تحثّ** الدول الأعضاء والمنظمات التي تنفذ فعلاً برامج مساعدة لبوتسوانا أو تتفاوض بشأنها على توسيع هذه البرامج حيثما أمكن ذلك ؛

٨ ـ **تدعو** برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، إلى أن تعرض على هيئات إدارتها ، للنظر ، مسألة المساعدة التي تقدمها إلى بوتسوانا ، التي طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن ينفذ لها برنامجاً خاصاً للمساعدة الاقتصادية ، وأن توافي الأمين العام بتقارير عن نتائج تلك المساعدة وما تتخذه من مقررات ، وذلك في موعد يتيح للجمعية النظر فيها في دورتها السادسة والثلاثين ؛

٩ ـ **تناشد** المجتمع الدولي التبرع للحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام بغرض تيسير توجيه التبرعات إلى بوتسوانا ؛

١٠ ـ **ترجو** من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام بغرض تيسير توجيه التبرعات إلى بوتسوانا ؛

١١ ـ **ترجو** من الأمين العام :

(أ) ان يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعّال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى بوتسوانا ؛

(ب) أن يبقي الحالة في بوتسوانا قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨١ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى بوتسوانا ؛

(ج) أن يتخذ ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في بوتسوانا والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الاقتصادية لذلك البلد في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها السادسة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٤
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٣٥/٩٩ ـ تقديم المساعدة إلى موزامبيق [٢١١]

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار حكومة موزامبيق تنفيذ الجزاءات الإلزامية على النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ ،

وإذ تعترف بما قدمته موزامبيق من تضحيات اقتصادية ضخمة نتيجة لتنفيذ قرارها توقيع جزاءات الأمم المتحدة وإغلاق حدودها مع روديسيا الجنوبية ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ الذي ناشد فيه المجلس جميع الدول أن تقدم ، وطلب من الأمين العام أن ينظم فوراً ، بالتعاون مع المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة ، مساعدات مالية

(٢١١) انظر أيضا الفرع عاشراً باء ـ ٣ ، المقرر ٣٥/٤٢٣ .

وتقنية ومـادية لتمـكين موزامبيق من تنفيذ برنامجهـا للتنمية الاقتصادية بشكل اعتيادي ولتعزيز قدرتها على تنفيذ الجزاءات الإلزامية التي فرضتها الأمم المتحدة، تنفيذاً تاماً،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق ما ذكر في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٦ آب/أغسـطس ١٩٧٩[٢١٢] من خسائـر في الأرواح وتدمير للهياكل الأساسية الجوهرية مثـل الطـرق، والسكك الحديدية، والجسور، والمنشآت البترولية، وإمـدادات الكهرباء، والمدارس، والمستشفيات،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتهـا ٤٣/٣١ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، و٩٥/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانـون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و١٢٦/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و١٢٩/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، التي حثـت فيهـا المجتمع الـدولي على أن يستجيب بتقـديم المساعدات الفعّالة والسخية إلى موزامبيق،

وإذ تلاحظ أن استقلال زمبابـوى يمثـل فرصـة وتحـدياً معـاً للمجتمـع الـدولي، وخاصـة الـدول المجـاورة التـي كانـت اقتصاداتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بذلك البلد،

وإذ تضع في اعتبارها أن الجفاف الـذي أصـاب ستـاً من مقاطعات موزامبيق العشر، قد بلغ الأبعاد المأساوية التي تجعله في مستوى الكارثة الطبيعية،

وقد درست الورقة المتعلقة بالجفـاف في موزامبيق[٢١٣] التـي تتضمـن تقييما للاحتياجـات الفـورية التـي تتطلـب المساعـدة السريعة من المجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ أن بعثة مؤلفة من ممثلي منظمـة الأمـم المتحـدة للأغذية والزراعـة وبرنامـج الأغـذية العـالمي والمنظمـة العـالمية للأرصاد الجوية زارت موزامبيق في تموز/يوليه ١٩٨٠ بغرض تقييم حالة الطوارئ الغذائية من حيث فقدان الحبوب جزئيـاً نتيجـة للجفاف الذي اجتاح جزءًا من البلاد،

وقد درست تقرير الأمـين العـام المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ والمتعلق بتقديم المساعدة إلى موزامبيق[٢١٤]، وإذ تلاحظ بقلق أن الوضع الاقتصـادي والمالي لهـذا البلـد لا يزال وضعـاً خطيراً يكتنفه العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، وأن الحكومة سوف تضطـر، في حالـة عدم ازدياد المساعـدات الـدولية، إلى تخفيض الواردات الرئيسية الضرورية لبرامجها الانمائية، ولإعـادة الإنتاج الصناعي إلى المستويات التـي كان عليهـا قبـل توقيع الجزاءات،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن لجنة التخطيط الانمائي قد أوصـت في دورتها الرابعة عشرة بأن يظل معمولاً بالقائمة الحالية التـي تضـم أقـل البلـدان نمـواً[٢١٥]، وأنـه لم يبـدأ بعـد تطبيق الاستـراتيجية الانمـائية الـدولية لعقـد الأمـم المتحـدة الانمائـي الثـالث[٢١٦]،

١ ـ **تؤيد بقوة** النداءات الصادرة عن مجلس الأمن والأمين العام لتقديم مساعدات دولية إلى موزامبيق؛

٢ ـ **تؤيد كل التأييد** ما ورد في مرفق تقرير الأمين العـام المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ من تقييم وتوصيات رئيسية؛

٣ ـ **تعرب عن تقديرها** للأمين العام لما اتخـذه من تدابـير لتنظيم برنامج دولي لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى موزامبيق؛

٤ ـ **تعرب عن تقديرها أيضاً** لما قدمته حتـى الآن شتـى الـدول والمنـظمات الإقليمية والـدولية من المساعـدات إلى موزامبيق؛

٥ ـ **تأسف** مع ذلك لكون مجموع المساعدات المقدمة حتى الآن يقصر بكثير عن تلبية الحاجات الملحّـة لموزامبيق؛

٦ ـ **توجّـه نظـر** المجتمـع الـدولي إلى المساعـدة المالية والاقتصادية والمادية الإضافية التي بيّـن مرفق تقرير الأمين العام أن موزامبيق بحاجة ماسّـة إليها؛

٧ ـ **تحثّ** الدول الأعضاء والمنـظمات التـي تنفـذ بالفعـل برامج لمساعدة موزامبيق أو تتفـاوض بشأنهـا، على تعزيـز هذه البرامج، حيثما أمكن ذلك؛

٨ ـ **تناشد** المجتمع الدولي أن يقدم ما الحاجة ماسّة إليـه من مساعدة خارجية في المواد الغذائية والأدوية والتعاون التقني بغية الاستعداد للكوارث واتقائها؛

٩ ـ **تهيب** بالـدول الأعضـاء، والمنـظمات الإقليمية والأقاليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غـير الحكومية، أن تقدم مساعدة مالية ومادية وتقنية إلى موزامبيق، في شكل منح، حيثما أمكن ذلك، وتحثها على النظر بوجه خاص في شمول موزامبيق ببرامجها للمساعدة الانمائية، في وقت مبكر، إن لم تكن مشمولة بالفعل؛

١٠ ـ **تناشد** المجتمع الدولي التبرع للحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام لغرض تيسير توجيه التبرعات إلى موزامبيق؛

١١ ـ **ترجو** من جميع الدول أن تمنح موزامبيق، بالنظر إلى حالتها الاقتصادية العسيرة نفس المعاملة التي تتمتع بهـا أقـل البلدان نمواً من بين البلدان النامية؛

---

(٢١٢) A/34/377.

(٢١٣) A/C.2/35/5، المرفق.

(٢١٤) A/35/297-S/14007.

(٢١٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعـي، ١٩٧٨، الملحق رقم ٦ (E/1978/46)، الفقرة ٩٩.

(٢١٦) انظر القرار ٥٦/٣٥، الفقرة ١.

١٢ ـ **تدعو** برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن تعرض على هيئات إدارتها مسألة الاحتياجات الخاصة لموزامبيق للنظر فيها، وأن تبلغ قرارات تلك الهيئات إلى الأمين العام قبل ١٥ آب/أغسطس ١٩٨١ ؛

١٣ ـ **ترجو** من المؤسسات والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة ـ ولاسيّما برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ـ أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمقبلة لمساعدة موزامبيق وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام في تنظيم برنامج دولي فعّال لتقديم المساعدة، وأن توافي الأمين العام بتقارير دورية عما اتخذته من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة موزامبيق ؛

١٤ ـ **ترجو** من الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعّال لتقديم المساعدات المالية والتقنية والمادية إلى موزامبيق ؛

(ب) أن يبقي الحالة في موزامبيق قيد الاستعراض المستمر، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى موزامبيق ؛

(ج) أن يضع الترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في موزامبيق والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الاقتصادية لذلك البلد، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها السادسة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٤
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٣٥/١٠٠ ـ تقديم المساعدة إلى زمبابوي

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ البيان الذي أدلى به رئيس وزراء زمبابوي أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة، يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٠[٢١٧] وأوجز فيه أولويات حكومته في مجال التنمية الاقتصادية ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في زمبابوي، وبعد أن استمعت إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية زمبابوي أمام الجمعية العامة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٢١٨] ووصف فيه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه بلده،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٦٠ (١٩٧٩) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي طلب فيه المجلس إلى المجتمع الدولي تقديم مساعدة عاجلة من أجل تعمير زمبابوي وإنعاشها،

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٠[٢١٩] بشأن تقديم المساعدة إلى زمبابوي،

وإذ تؤكد الحاجة إلى برامج رئيسية لتعمير وإنعاش المناطق الريفية والمناطق الحضرية على السواء في زمبابوي، وأن البلد قد ورث عند استقلاله هيكلاً أساسياً عتيقاً وبالياً، يكشف بوضوح عن الافتقار إلى الإصلاح والصيانة،

وإذ تلاحظ العبء الثقيل الذي تنطوي عليه إعادة توطين اللاجئين والأشخاص النازحين العائدين في زمبابوي،

وإذ تلاحظ أيضاً الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه زمبابوي وهي مستقلة وقوية اقتصادياً في التنمية الاقتصادية لمنطقة الجنوب الافريقي،

وإذ يساورها بالغ القلق، مع ذلك، لأن المساعدة المقدمة أو المتعهد بها حتى الآن من جانب المجتمع الدولي تقل كثيراً عن القدر المطلوب لتعمير زمبابوي وإنعاشها،

١ ـ **تؤيد كل التأييد** التقديرات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وتوجّه انتباه المجتمع الدولي إلى الاحتياجات اللازمة من المساعدة لتنفيذ المشاريع والبرامج المحددة في ذلك التقرير ؛

٢ ـ **تناشد** الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والأقاليمية وسائر الهيئات الحكومية الدولية، توفير المساعدة المالية والمادية والتقنية لزمبابوي على نحو فعّال ومستمر لمساعدة ذلك البلد في التغلب على ما يواجهه من صعوبات مالية واقتصادية ؛

---

(٢١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الحادية عشرة، الجلسات العامة، الجلسة ٤، الفقرات ٢ إلى ٩٠.

(٢١٨) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الجلسة ١٥، الفقرات ١٥٨ إلى ١٩٢.

(٢١٩) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والثلاثون، ملحق تموز/يوليه، وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠، الوثيقة S/14121.